

ملخص التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2014

يندرج إعداد قانون المالية لسنة 2014 ضمن ظرفية عالمية وإقليمية متقلبة، تتميز بظهور بوادر انتعاش اقتصادي رغم تباين مستوياته حسب الظروف التي تميز كل بلد، والتي تختلف من منطقة إلى أخرى. وعليه، تتحو التوقعات المتوفرة، على العموم، إلى الإقرار بأن الاقتصاد العالمي يتعافى تدريجيا انطلاقا من النصف الثاني لسنة 2013. وسيؤكد هذا المنحى خلال سنة 2014، مستفيدا من السياسات النقدية الملائمة، ومن تحسن وضعية أسواق الرساميل ومن استعادة الثقة تدريجيا لدى الفاعلين الاقتصاديين.

وفي ظل هذه الوضعية المركبة، تتواصل مجهودات المغرب لكي يحافظ الاقتصاد الوطني على منحاه الإيجابي، مقارنة مع بلدان المنطقة. كل ذلك، في ظرفية لم تكن في الغالب مساعدة، ولو أنها شهدت تحولات هامة أدت إلى إعادة هيكلة جديدة لنظم الإنتاج العالمية وإلى توفر فرص حقيقية للتحديث والارتقاء الاقتصادي. وهو ما تؤكد في التجربة المغربية عبر بعض النجاحات التي تمكن فيها النسيج الإنتاجي الوطني من ولوج بعض التخصصات الجديدة في المجالات الصناعية والخدماتية، سعيا نحو تطوير وعصرنة أداء الاقتصاد الوطني. ويقتضي تعزيز هذا المسار الإيجابي الوعي بضرورة معالجة الاختلالات التي لازالت تعيق بعض مكونات الاقتصاد الوطني وذلك عبر مباشرة الإصلاحات المستعجلة لإعادة تموقع بلادنا في خريطة التنافسية العالمية بشكل متميز.

وإلى جانب الإصلاحات الكبرى التي وضعتها البلاد ضمن أولوياتها الوطنية على المستويات المؤسساتية والتشريعية والقطاعية، يحتل الاهتمام بإعادة التوازنات الأساسية الخارجية منها والداخلية مكانة بارزة، لما لذلك من أهمية بالغة في تحقيق الشروط الكفيلة بضمان قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الإمكانيات التمويلية واستدامة المجهود الاستثماري ومعالجة قضايا التعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية ومحاربة الهشاشة وتقليل الفوارق. وذلك من أجل ضمان المساواة في الوصول، خاصة من منظور النوع الاجتماعي، إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

واعتبارا لما سبق، ارتكز التقرير الاقتصادي والمالي على تحليل الأوضاع الدولية والجهوية والوطنية التي يندرج فيها قانون المالية لسنة 2014 من خلال قراءة متجددة لهاته الأوضاع ومن منظور الإشكالات والتحديات المترتبة عنها. ولذلك سعى التقرير الاقتصادي والمالي إلى تقديم العناصر الرئيسية التي تؤسس لمضامين وتوجهات قانون المالية، من خلال ثلاث محطات تحليلية بدءا بتطورات محيط دولي وإقليمي متغير ومرورا بدراسة التطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني وهو يواجه تحديات التحول الاقتصادي والاجتماعي المفتوح على آفاق التقدم والعصرنة وانتهاء بالرهانات التي تطرحها ضرورة تعزيز استدامة المالية العمومية وهي تلج مرحلة الإصلاح سعيا نحو تكريس مقومات النزاهة والنجاحة.

المغرب في محيطه الدولي والجهوي: الفرص والتحديات

يتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي العالمي تدريجيا ليسجل 3,6% سنة 2014 مقابل 2,9% سنة 2013 و3,2% سنة 2012، حسب توقعات صندوق النقد الدولي بعد سنتين متتاليتين من الركود. ويعزى هذا التطور للأداء الجيد للاقتصاد الأميركي (2,6% سنة 2014 مقابل 1,6% سنة 2013) والياباني (1,2% سنة 2014 مقابل 2% سنة 2013) وعودة الانتعاش لاقتصاديات منطقة الأورو (1% في سنة 2014). ولا تزال البلدان الناشئة تساهم بشكل قوي في النمو العالمي، رغم تراجع وتيرة نموها المتاح، حيث يرتقب أن تسجل نموا بنسبة 5,1% سنة 2014 مقابل 4,5% سنة 2013 و4,9% سنة 2012. وبالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام لهذه المنطقة إلى حوالي 2,1% سنة 2013، مقابل 4,6% سنة 2012، وينتظر أن تتحسن خلال سنة 2014 لتبلغ 3,8%.

موازية مع ذلك، تتوقع منظمة التجارة العالمية أن يسجل حجم المبادلات العالمية للبضائع نموا محدودا بنسبة 2,5% سنة 2013 مقابل 2,3% خلال سنة 2012 وانتعاشا بنسبة 4,5% خلال سنة 2014.

وفي ظل هذه التطورات، يتوقع أن يسجل حجم الطلب الخارجي على البضائع الموجه نحو المغرب نموا بحوالي 0,5% سنة 2013، بعد أن عرف انخفاضا بنسبة 0,6% سنة 2012. وينتظر أن يسجل الطلب الموجه للمغرب تحسنا ملحوظا بحوالي 3,4% سنة 2014، ارتباطا بالانتعاش المتوقع في الاقتصاد العالمي، ولاسيما في منطقة الأورو.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، من أجل تحرير وتطوير النظام الإنتاجي وإنعاش التجارة الخارجية، خاصة من خلال تنفيذ استراتيجيات قطاعية طموحة، وكذا تحسين مناخ الأعمال، فقد عرف العجز التجاري تدهورا متواصلا. ويمكن تفسير هذا العجز بالزيادة في الواردات من منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية، وكذا بأهمية واردات سلع التجهيز ارتباطا بدينامية الاستثمار في الاقتصاد الوطني. ويظهر تحليل بنية الصادرات المغربية هيمنة أنصاف المواد والمنتجات الاستهلاكية (أكثر من نصف إجمالي الصادرات)، مما يستدعي بذل مزيد من الجهود لتقوية تنافسية العرض التصديري الوطني. وتشكل المخططات القطاعية، من خلال تفعيل الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي، الذي يركز بالأساس على تطوير هذه المهن العالمية فيما يتعلق بديناميتها على المستوى العالمي وكذا مزاياها المقارنة بالنسبة للمغرب، فرصة كبيرة للمغرب لتحسين عرضه التصديري وتحديث النسيج الصناعي الوطني.

وفي هذا الصدد، يبين تحليل العرض التصديري الوطني، بين سنتي 2008 و2012، ظهور بعض المهن التي تستمد ديناميتها من الأداء الجيد لقطاعات السيارات (+98% وصادرات إضافية بلغت 13 مليار درهم) وصناعة الطائرات (+76% وصادرات إضافية تناهز 3 ملايين درهم)، وترحيل الخدمات (+70,2% وصادرات إضافية قدرها 3 ملايين درهم)، وبنسبة أقل الصناعات الغذائية (+11% و1,7 مليار درهم إضافية).

وعلى مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية، ووفقا لآخر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "World Investment Report 2013"، فقد استقطب المغرب حوالي 2,8 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، بزيادة 10,4% مقارنة بسنة 2011. ويظهر التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر أن ما يقرب من ثلثي الاستثمار في المغرب مصدره فرنسا (39%) والإمارات العربية المتحدة (25%). أما على

المستوى القطاعي، فإن الصناعات التحويلية (26% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر) كانت الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2012، بمبلغ قدره 8,3 مليار درهم، أي بزيادة تبلغ 36% مقارنة بسنة 2011.

تطور الاقتصاد الوطني: مؤشرات الصمود وطبيعة التحديات

يظهر التحليل الهيكلي للنمو الاقتصادي الوطني انخراط المغرب في مسار تنويع نسيجه الإنتاجي والرفع من مساهمة القطاع الثالث في النسيج الاقتصادي الوطني مستفيدا من الإصلاحات المبرمجة و من المكاسب المحققة. غير أن هذا التطور لم يمكن من الحد من تدهور التوازنات الخارجية خلال السنوات الأخيرة، حيث قد يؤدي استمرار هذا الوضع إلى إضعاف التوازنات الأساسية والرفع من حاجة الاقتصاد الوطني للتمويل.

وفي هذا الصدد، فقد شهد الاقتصاد الوطني مرحلة نمو تتناسب إمكاناته بحوالي 4,6% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2006-2012 مقابل 3,8% خلال الفترة 1999-2005. ويرجع تسارع وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الوطني خلال الفترة 2006-2012 إلى المساهمة الفعالة لقطاع الخدمات بمعدل 2,7 نقطة. وقد سجل هذا القطاع، الذي ارتفعت حصته من القيمة المضافة الإجمالية بحوالي 1,1 نقطة بين 2006 و2012، معدل نمو سنوي قدره 5% و 4,9% على التوالي خلال الفترتين 2006-2012 و 1999-2005. وفيما يخص القطاع الأول، فقد عرفت قيمته المضافة نموا بنسبة 4,8% سنويا خلال الفترة 2006-2012 بعد 0,6% خلال الفترة 1999-2005. ويرجع ذلك إلى ارتباط أقل للإنتاج الفلاحي بالتغيرات المناخية وإلى جهود الدولة لتحديث وتقوية القطاع في إطار مخطط المغرب الأخضر.

أما بالنسبة للقطاع الثاني، فقد عرفت مساهمته في نمو إجمالي القيمة المضافة بعض التراجع، من 1,1 نقطة إلى 0,8 نقطة في المتوسط خلال هاتين الفترتين، نتيجة انخفاض معدل نموه من 3,8% خلال الفترة 1999-2005 إلى 3,1% خلال الفترة 2006-2012، وكذا حصته المتوسطة من القيمة المضافة الإجمالية من 28% إلى 26,3% على التوالي.

ويبقى الطلب الداخلي، مدعوما بالدينامية المستمرة للاستهلاك النهائي والاستثمار، الرافعة الرئيسية للنشاط الاقتصادي الوطني. وقد ارتفعت مساهمة الاستهلاك النهائي الداخلي، بصفته العنصر الرئيسي للطلب الداخلي، خلال الفترة 2006-2012 إلى 3,6 نقطة مقابل 2,3 نقطة ما بين 1999 و 2005. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك، الإجراءات المتخذة لصالح دعم القدرة الشرائية للأسر في علاقة مع رفع الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والرفع من دينامية سوق الشغل.

وقد سجل التكوين الخام للرأس المال الثابت تحسنا في حصته المتوسطة من الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 30,7% خلال الفترة 2006-2012 مقابل ما يقل عن 26% خلال 1999-2005. كما انتقلت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام، في المتوسط، من 1,6 نقطة خلال الفترة الأولى إلى 1,7 نقطة خلال الفترة الأخيرة.

واعتبارا لهذه التطورات، فإنه تم تباث نمو الاقتصاد الوطني في مستوى مرتفع نسبيا، مدعوما بقوة الطلب الداخلي. غير أن الاختلالات الخارجية تفاقمت بشكل كبير، لاسيما خلال السنتين الأخيرتين، بسبب ارتفاع فاتورة النفط والحبوب وانخفاض موارد العملات الأجنبية، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري بلغ 20,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012.

ولمواجهة هذه المعوقات، فإن تعزيز تموقع المغرب على مستوى سلسلة القيمة القطاعية على الصعيد العالمي يكتسي أهمية قصوى. فالمغرب، الذي انخرط في إطلاق مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية المرتكزة على مرجعيات مفتوحة على مجموعة من التحديات والفرص على المستوى الوطني والجهوي والدولي، مطالب بتسريع مسلسل التنويع والتحديث بهدف استغلال الفرص التي يتيحها التوزيع القطاعي العالمي الجديد ورفع التحديات والإكراهات التي تترتب عليه.

ويتعلق الأمر، بالقطاعات المحركة للنمو والتي لها قدرة تنافسية عالية وآفاق تطور واعدة خلال السنوات القادمة) كالفلاحة والصيد البحري وصناعة السيارات والطيران وترحيل الخدمات والفوسفات والسياحة...). وهكذا، فقد تحسن الناتج الداخلي الخام الفلاحي، خلال الفترة 2008-2012، بنسبة 32% بالمقارنة مع الفترة المرجعية (2005-2007)، وذلك بالموازاة مع تعزيز قدرة القطاع على الصمود حيال التقلبات المناخية. ورافق هذا التطور تعبئة 53 مليار درهم من الاستثمار في القطاع خلال السنوات الخمس الماضية، مع مواصلة الإصلاحات الاستراتيجية المبرمجة.

كما تم تسجيل تقدم ملحوظ في إنجاز الكثير من العمليات المبرمجة في إطار الإستراتيجية المندمجة " أليوتيس ". ويتعلق الأمر بمتابعة تنفيذ مخطط تهيئة الساحل وتعزيز البنية التحتية للصيد البحري وإنجاز البرنامج الوطني لتحسين الجودة وكذا إحداث ثلاث أقطاب تنافسية (قطب هليوبوليس بأكادير، وقطب طنجة وقطب العيون).

وتجدر الإشارة كذلك، إلى تعزيز تنافسية قطاع السيارات وتقوية اندماجه بفضل دخول مشروع رونو بطنجة حيز الخدمة وافتتاح خط إنتاجه الثاني الذي سيمكنه من رفع القدرة الإنتاجية لتصل إلى 340.000 سيارة سنويا.

ولتقوية إمكانيات قطاع صناعة الطيران بالمغرب وتعزيز تموقعه في الخريطة العالمية للقطاع، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والمشاريع المهمة تشمل على وجه الخصوص الإطلاق الفعلي للقطب الجوي للنواصر والمحطة الصناعية المندمجة "ميدبارك" المخصصة لمهن الطيران والصناعة الفضائية والإلكترونيك المخصص للطائرات.

كما يعرف قطاع ترحيل الخدمات دينامية كبيرة، تتجلى في ارتفاع عدد مناصب الشغل وعائدات الصادرات التي يوفرها القطاع. ولرفع من قدرته التنافسية، وتجاوز المعوقات التي يعاني منها القطاع، وجب اتخاذ بعض الإجراءات التي تهم بالخصوص تعزيز جاذبية موقع المغرب، من خلال إدخال تعديلات على الوضعية القانونية للمنصات الصناعية المندمجة P2I لتوافق وضعية المناطق الحرة، مع تعزيز البنية التحتية الحالية للارتقاء بمردودية هذه الوجهات.

وبهدف تعزيز ريادة المغرب في السوق العالمية للفوسفات ومشتقاته، تعمل مجموعة المكتب الشريف للفوسفات على تفعيل برنامجها الاستثماري الذي يهدف الى تعزيز طاقتها الإنتاجية بغلاف مالي يقدر بحوالي 144 مليار درهم في أفق 2020.

وعلى مستوى القطاع السياحي، فقد مكن التنفيذ التدريجي للإجراءات المتخذة في إطار "رؤية 2020" وكذا، المشاريع المهيكلية التي تم إنجازها، من تعزيز تنافسية القطاع السياحي.

وفيما يتعلق بالقطاعات الموجهة للسوق الداخلي، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير من شأنها تنمية قطاع السكن، أهمها تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع العقاري ومواكبة الطلب القوي للطبقات

المتوسطة ودعم المكتسبات المنجزة في مجالي السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق، والبحث عن مصادر جديدة للتمويل.

ويتعلق الأمر كذلك بتحديث قطاع التجارة الداخلية الذي يحظى بأهمية قصوى في الدينامية الاقتصادية للمغرب، وذلك من خلال وضع خطة عمل جديدة للفترة 2014-2018 في إطار متابعة و تنفيذ برنامج "رواج 2020"، قدرت استثماراتها بحوالي 9,3 مليار درهم.

ولتمكين القطاع المالي من لعب دوره كاملا في دعم القطاعات المحفزة للنمو الاقتصادي، أصبح من الضروري العمل على تعبئة موارد مالية إضافية، وذلك في ظل ظرفية اتسمت بارتفاع حاجيات التمويل وبتراجع السيولة البنكية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ساهمت وتيرة تنفيذ السياسات والبرامج القطاعية، خلال السنوات الأخيرة، في تحسين ظروف عيش الساكنة. حيث سجلت المؤشرات الاجتماعية الرئيسية تحسنا ملحوظا ولا سيما في مجال التشغيل والتعليم والصحة ومحاربة الفقر. ورغم ذلك، لا زالت العديد من نقاط الضعف قائمة، خاصة في مجال تدبير مسار الإصلاحات.

فيما يخص التشغيل، يبين تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة 2002-2012 على أن ارتفاع نقطة واحدة من النمو الاقتصادي يترجم بارتفاع بنحو 0,31 نقطة من التشغيل. وعلى المستوى القطاعي، توفر قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية لوحدها ما يقارب 85% من المناصب المحدثه ما بين 2002 و 2012. بالموازاة مع ذلك، عرف معدل البطالة منحى تنازليا، وصل إلى 9% سنة 2012 مقابل 11,3% سنة 2002. ورغم ذلك، لازال سوق الشغل يعاني من عدة اختلالات، تتجلى بالخصوص في مستوى تشغيل غير كاف للنمو الاقتصادي، وضعف الملاءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل وكذا، الآثار المحدودة لبرامج التشغيل (إدماج، تأهيل ومقاولتي)، بالإضافة إلى ضعف آليات الوساطة في سوق الشغل. ويشكل إعداد إستراتيجية جديدة لقطاع التكوين المهني رهانا رئيسيا لاكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتحسين أداء وتنافسية المقاولات، ومواكبا لقطاعات تشكل مصدرا مهما للنمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل.

وفي المجال التربوي، فقد تم تسجيل نتائج كمية مرضية فيما يخص معدلات التمدرس على الصعيد الوطني سواء بالنسبة للتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والثانوي، و حسب النوع والوسط. ورغم ذلك، يظل قطاع التعليم في المغرب مطالب بتجاوز العديد من التحديات التي ترتبط أساسا بضعف الأداء الداخلي للنظام التربوي (ارتفاع معدل الهدر المدرسي ومعدل التكرار) أو الخارجي (صعوبة الولوج لسوق الشغل). ففي هذا الاتجاه، جاء الخطاب الملكي ليوم 20 غشت 2013 ليتطرق من جديد إلى التحديات الوطنية الكبرى، داعيا إلى إجراء تحليل معمق للقطاع وذلك لتقييم الانجازات وتحديد نقط الضعف والخلل.

وعلى مستوى الولوج إلى الخدمات الصحية، عرفت المؤشرات المتعلقة بعرض العلاجات و معدل وفيات الأطفال و أمد الحياة عند الولادة والتغطية الصحية الأساسية تطورا ايجابيا. غير أن التحديات تظل مهمة خاصة فيما يتعلق بتوفر الموارد البشرية الصحية وشبه الصحية وبولوج الساكنة المعزولة إلى العلاجات الصحية. ومن هذا المنطلق، سيرتكز الإصلاح المرتقب لقطاع الصحة على ثلاث محاور أساسية تتمثل في الاشتغال على المحددات الاجتماعية للصحة والدفع نحو التغطية الشاملة وتدبير المنظومة الصحية برمتها (بما في ذلك القطاع الخاص والعام، النظامي وغير النظامي).

وبالنسبة لنظام التقاعد بالمغرب، فيبقى متميزا بوجود أنظمة متباينة (الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق المهني المغربي للتقاعد...) مع

تغطية ضعيفة وعجز مالي مهم ووضعية غير مريحة على المدى القصير، خاصة على مستوى نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد. ومن هذا المنطلق، يفرض الإصلاح الشامل للقطاع نفسه بشكل عاجل عبر اتخاذ تدابير استعجالية كفيلة بدعم التوازنات المالية لنظام المعاشات المدنية واعتماد نظام موحد للتقاعد.

ونتيجة لهذه الجهود المبذولة، انخفض معدل الفقر من 21% سنة 1985 إلى 6,2% سنة 2011. ويتميز التطور العام للفقر بمنحى تنازلي في جميع أشكاله (التأثير والعمق والحدة) وعلى جميع المستويات (الحضري والقروي والوطني). وللحفاظ على هذه الوتيرة، أصبح من الضروري مواصلة الجهود المبذولة لضمان الولوج العادل للدخل وإلى تحسين ظروف عيش المواطنين، في إطار مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات على الخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإستراتيجية الوطنية لتطوير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أفق 2020.

واعتبارا لما تم تحقيقه، وللتحديات التي يجب رفعها، يظل تعزيز الحكامة شرطا ضروريا لإنجاح السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وذلك عبر تعزيز المكتسبات والبحث عن سبل جديدة للتقدم. ويشكل تحسين مناخ الأعمال أحد المحاور ذات الأولوية التي تروم وضع الأسس الضرورية لاستمرارية وإنجاح روح المقولة من خلال مجموعة من التدابير التي تهم على الخصوص محور تقوية الحكامة وشفافية عالم الأعمال وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالوعاء العقاري والتعمير وتسهيل ولوج المقاولات للتمويل خصوصا المقاولات الصغيرة جدا وكذا تشجيع المقولة والمقولة الفتية.

كذلك، شكل إقرار ميثاق إصلاح العدالة، في يوليوز 2013، قفزة نوعية في اتجاه تقوية حكامه العمل الحكومي. ويهدف هذا الميثاق إلى توطيد استقلال السلطة القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، وإنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة، وتحديث الإدارة القضائية.

وفي نفس السياق، يهدف الإصلاح المرتقب للقانون التنظيمي لقانون المالية إلى تعزيز فعالية تدبير القطاع العام وتعميق شفافية المالية العمومية وتعزيز دور البرلمان في مناقشة الميزانية. وفي هذا الإطار، سيتم تجريب المقاربة الجديدة للميزانية المعتمدة على البرامج بالنسبة لأربع قطاعات وزارية كمرحلة أولى وهي: التربية الوطنية، الفلاحة والصيد البحري، المنوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والاقتصاد والمالية.

المالية العمومية

أبرزت السياسة المالية المتبعة بالمغرب في السنوات الأخيرة تحولات جديدة في مسار وبنية المالية العمومية. فيعد التحسن الملموس للمداخيل الجبائية إلى حدود سنة 2008، عرفت هاته المدخيل تراجعاً واضحاً خلال الفترة الأخيرة. ويعزى ذلك إلى الظرفية الاقتصادية غير الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي التي أثرت على الاقتصاد المغربي من جهة، وإلى التدابير الضريبية المختلفة التي تضمنتها قوانين المالية الأخيرة إضافة إلى آثار التفكيك الجمركي الناتج أساساً عن مختلف اتفاقيات التبادل الحر المبرمة من جهة أخرى. حيث انتقلت المدخيل الجبائية، بالنسبة للناتج الداخلي الخام، من 20,6% سنة 2009 إلى 21% سنة 2012. وعرفت بنية هذه المدخيل تحولات لصالح الضرائب المباشرة، حيث بلغت حصة الضرائب المباشرة في إجمالي المدخيل الجبائية 44,8% في المتوسط ما بين سنتي 2005 و 2012 مقابل 38,8% ما بين سنتي 2001 و 2004، مما يبرهن على تحسن توزيع العبء الضريبي على الملزمين.

من جانب آخر، شكلت التطورات الظرفية التي تميز بها السياق الوطني والدولي عوامل ضغط على بعض النفقات، بما في ذلك تلك المتعلقة بكلفة المقاصة وكتلة الأجور. وهكذا بلغ متوسط معدل نمو النفقات السنوي

10% ما بين 2009 و 2012. وقد أدت هذه السياسة الهادفة إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز الاستثمار، إلى تدهور عجز الميزانية الذي انتقل من فائض بلغ 0,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 إلى عجز بحوالي 6% سنة 2011 و7,3% سنة 2012. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة المديونية من 47,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى حوالي 59,6% سنة 2012.

وأخذا بعين الاعتبار لهذه المعطيات، يهدف قانون المالية لسنة 2014، الذي يندرج ضمن ظرفية عالمية وإقليمية منقلبة، إلى إرساء المؤسسات الدستورية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى. يتعلق الأمر باستكمال النصوص التشريعية والتنظيمية التي ينص عليها الدستور.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية، ستعطي الأولوية لإصلاح منظومة العدل وتفعيل الجهوية المتقدمة والإصلاح الضريبي، على ضوء توصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي المنعقدة في شهر أبريل 2013، وإصلاح أنظمة التقاعد وكذا، إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية.

كما يهدف قانون المالية لسنة 2014 تحفيز النمو الاقتصادي المستدام ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات التشغيل، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات ووفق منهجية مبنية على التكامل والشراكة مع تأهيل البنيات التحتية وتنويع مصادر النمو وتطوير القطاعات ذات قيمة مضافة عالية ومحدثة لفرص الشغل.

كذلك الشأن بالنسبة لتعزيز آليات التماسك والتضامن الاجتماعي والمجالي الذي يعتبر من بين أولويات قانون المالية لسنة 2014. في هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تنسيق وتكثيف الجهود لتلبية حاجيات المواطنين من الخدمات الاجتماعية، والتي تتمثل في تعميم التعليم وتحسين جودة التربية والتكوين المهني وتسهيل الولوج للخدمات الصحية من خلال تسريع تعميم نظام التغطية الصحية (راميد) ومواصلة تطوير العلاجات الاستشفائية بالمستعجلات.

كما يعتبر الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية من بين الأولويات الكبرى التي التزمت بها الحكومة، في إطار قانون المالية لسنة 2014، وذلك بهدف تعزيز مناخ سليم ومستدام لتمويل النمو وتنمية البلاد. وهكذا، يقترح القانون عدة تدابير تهدف إلى العمل على استقرار الموجودات الخارجية، وذلك من خلال إنعاش الصادرات وتقنين الواردات، إضافة إلى تعبئة الموارد من العملة الصعبة والتحكم في عجز الميزانية.

ويتوقع قانون المالية لسنة 2014 أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو، بالأسعار الثابتة، يعادل 4,2% خلال سنة 2014 مدعوما بارتفاع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 4,8%. وذلك بناء على سعر النفط الخام يناهز 105 دولارات للبرميل، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار في مستوى 1,3 ، وعلى التحسن التدريجي لوتيرة نمو الطلب الأجنبي الموجه للمغرب، إذ من المتوقع أن يبلغ 3,4% سنة 2014 مقابل 0,5% سنة 2013.

كما يهدف قانون المالية لسنة 2014 إلى خفض عجز الميزانية إلى 4,9% من الناتج الداخلي الخام. و لتحقيق ذلك تركز توجهات الحكومة على ضرورة تعبئة الهوامش على مستوى الموارد والنفقات.

وتجدر الإشارة الى أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب، بالضرورة، مساهمة أكبر لكل القوى الحية ببلادنا في الجهود الرامية للتحديث والتحول الاقتصادي والاجتماعي، وذلك على أساس الاختيارات الاستراتيجية التي نتقاسمها جميعا والتي تشكل أساس طموحنا المشترك نحو المزيد من الديمقراطية والتنمية المستدامة والمدمجة والعادلة والمتضامنة.